مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية – سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (22) العدد (15) 2000
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research –Arts and Humanities Science Series Vol. (22) No (15) 2000

دلالات أسلوب القطع في التوابع

الـــــدكتور ســـــامي عـــــوض*
الدكتورمحمـــد إســـماعيل بصـــل**
ســـــــــميرة موســـــــــى***

(قبل للنشر في 2000/8/21)

□ الملخّص □

يتناول هذا البحث دراسة أسلوب القطع في التوابع، أي قطع التابع عن متبوعه، ورفعه على أنه خبر لمبتدأ محذوف، أو نصبه على أنه مفعول به لفعل محذوف وجوبًا، ويحاول تلمّس دلالات هذا الأسلوب في تشكيل العبارة اللغوي مبيّنًا مواضع القطع، وجوبه، وجوازه، وامتناعه، والدلالات المعنوية التي ترتبط بهذا الأسلوب، ولا سيما القطع على معنى التعظيم والمدح، والقطع على معنى الذمّ والشتم.

* أستاذ في قسم اللغة العربية – كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة تشرين– اللاذقية –سورية.
** أستاذ مساعد في قسم اللغة العربية – كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.
*** طالبة ماجستير في قسم اللغة العربية – كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة تشرين– اللاذقية – سورية.

مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية - سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (22) العدد (15) 2000
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research –Arts and Humanities Science Series Vol. (22) No (15) 2000

The Semantic Implications of Serving Subsequents from their Antecedents

Dr. Sami AWAD*
Dr. Mouhamad Isma'ail BASAL**
Samira MOUSA***

(Accepted 21/8/2000)

❐ ABSTRACT ❐

This research deals with the study of the style of cutting in subsequents. This means cutting a subsequent from its sentence, nominative making it to be predicate for a deleted subject, or accusative to be object for a deleted verb and that is for necessity.

This research also tries to handle this style in forming the linguistic phrase and clarifying sites of cutting, its necessity ,legality, and its impossibility. Also, it tries to touch the abstract semantics that relates to the style ,especially cutting for the meaning of exaltation and praise, cutting for the meaning of abuse and swearing.

* Professor at the Department of Arabic, Faculty of Arts and Humanities, Tishreen University, Lattakia –Syria.
** Associate Professor at the Department of Arabic, Faculty of Arts and Humanities, Tishreen University, Lattakia –Syria.
*** Master Student at the Department of Arabic, Faculty of Arts and Humanities, Tishreen University, Lattakia –Syria.

حقيقة القطع:

الأصل في التابع أن يطابق المتبوع في الحركة الإعرابية، هذه المطابقة قد تكون ظاهرة، وقد تكون محلية، ولكن قد يخالف التابع المتبوع في حركته لتحقيق دلالة من الدلالات التي يقتضيها سياق النص، وهذا ما يسمّى (القطع).

وقد تحدّث معظم النحويين عن أسلوب القطع في باب النعت، وكأنّ القطع لا يحدث إلا في النعت؛ فها هو ذا ابن هشام يقول: " وحقيقة القطع أن يُجعل النعت خبراً لمبتدأ، أو مفعولاً لفعل، فإن كان النعت المقطوع لمجرّد مَدْح، أو ذمّ، أو ترحّم، وجب حذف المبتدأ أو الفعل، كقولهم: الحمدُ للهِ الحميدُ، بالرفع بإضمار (هو) ". [1]

وقوله تعالى: [وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الحَطَبِ] المسد 3

بالنصب بإضمار (أذمُّ)، وإن كان لغير ذلك جاز ذكره، تقول: مررتُ بزيدٍ التاجرُ، بالأوجه الثلاثة، ولك أن تقول (هو التاجرُ) و(أعني التاجرَ).

ولكنّ النحويين – وإن أكثروا الحديث عن القطع في باب النعت – لم ينفوا حدوثه في التوابع الأخرى، فقد قال الأشموني: إنّ البدل يجوز قطعه إن فصل به مذكور وكان وافياً، نحو: مررت برجالٍ قصيرٌ وطويلٌ وربعةٌ، وإن كان غير وافٍ تعيّن قطعه، إن لم ينوَ معطوف محذوف، نحو: مررت برجال طويل وقصير، فإن نُوي معطوف محذوف فمن الأول، نحو: اجتنبوا الموبقات الشركَ بالله والسحرَ، التقدير: وأخواتهما، لثبوتها في حديث آخر. [2]

ونقل الصبّان عن السيوطي جواز قطع البيان والعطف والنعت والتوكيد، [3] لكنّه ذكر قبل ذلك، أن من الفروق بين البدل وعطف البيان، أنّ البدل يجوز قطعه بخلاف البيان، إلا على قول.[4]

وبناء على ما تقدّم نرى أن القطع يقع في النعت والبدل وعطف النسق، كما يقع في التوكيد على قلّة، فقد قال سيبويه: " سألت الخليل– رحمه الله – عن: مررت بزيد وأتاني أخوه أنفُسُهما، فقال: الرفع على هما صاحباي أنفُسُهما، والنصب على أعنيهما، ولا مدح فيه ؛ لأنه ليس ممّا يُمدح به". [5]

قطع النعت:

ثمة مواضع يجب فيها قطع النعت،ومواضع أخرى يمتنع فيها، وثالثة يجوز فيها القطع والإتباع، وفيما يلي بيان ذلك:

– المواضع التي يجب فيها القطع:

يجب القطع في المواضع التالية:

1– إذا تعدّد العامل، واختلف عمله، نحو: مررت بزيدٍ ولقيت عمراً الكريمان والكريمين، هذا مذهب جمهور البصريين، وأجاز الكسائي والفرّاء الإتباع إذا كان العاملان يرجعان إلى معنى واحد، نحو: رأيت زيداً، ومررت بعمرو الظريفين؛ لأن المرور في معنى الرؤية.

2– إذا اتحّد عمل العاملين، واختلف جنس الكلام في المعنى، نحو قام زيد، وهل خرج عمرو العاقلان؟

3– إذا اتفق العمل، واختلف جنس العامل، كأن يكونا مرفوعين، هذا على الابتداء، وهذا على الفاعلية، أو منصوبين هذا على المفعولية، وهذا على الظرفية، أو مجرورين، هذا بحرف، وهذا بإضافة، نحو: هذا زيد، وقام عمرو الظريفان، أو الظريفين، هذا مذهب الجمهور، وقد ذهب الأخفش والجرمي إلى جواز الإتباع.

4- إن اتّحد العاملان جنساً وعملاً جاز الإتباع عند الجمهور، سواء اتّفقا لفظاً ومعنىً، نحو: قام زيد وقام بكر العاقلان، أو اختلفا فيهما نحو: أقبل زيد وأدبر عمرو والعاقلان، أو اتفقا لفظاً فقط نحو: وَجَد زيد على عمرو، ووجد بكر الضالة العاقلان، أو معنى فقط نحو: ذهب زيد وانطلق خالد العاقلان.

وذهب المبّرد وابن السّراج إلى أنّه لا يجوز إذ ذاك إلا القطع، وهو قول الكسائي، وفصّل ابن السرّاج في الأولى فقال: إن قدّرت الثاني عاملاً فالقطع، أو توكيداً والعامل هو الأول جاز الإتباع.

5- ويجب قطع ما انجرّ من جهتين:" كاختلاف الحرف والإضافة، نحو: مررت بزيد وهذا غلام بكر الفاضلين، وكاختلاف الحرفين، نحو: مررت بزيد ودخلت على عمرو الظريفين، وكاختلاف معنى الحرفين وإن اتّحدا لفظاً نحو: مررت بزيد واستعنت بعمرو على خالد، والباء الثانية للسبب، وكاختلاف معنى الإضافتين، نحو: هذه دار زيد، وهذا أخو عمرو الفاضلين".

6- ويجب القطع إذا كان العامل واحداً واختلف العمل، سواء اختلفت النسبة إليهما من
حيث المعنى، نحو: ضرب زيدٌ عمراً العاقلان، أم اتّحدت. (6)

7- أوجب بعضهم القطع عند اختلاف المنعوتين تعريفاً وتنكيراً، فلا يجوز: جاء رجلٌ وجاء زيد العاقلان، ولا عاقلان على الإتباع، لما يلزم من نعت النكرة بالمعرفة أو العكس.

8- ويجب القطع إذا كان أحد المنعوتين اسم إشارة، فلا يجوز: جاء هذا وجاء زيد العاقلان على الإتباع؛ لعدم جواز الفصل بين المبهم ونعته. (7)

تلك هي أهم الحالات التي يجب فيها قطع النعت عن منعوته، وفيها خلاف كثير.

- المواضع التي يمتنع فيها القطع:

لا يصحّ القطع مطلقاً إلاّ بعد تحقّق شرط أساسي هو أن يكون المنعوت متعيناً بدون النعت؛ سواء أكان النعت واحداً أم أكثر.

وعلى هذا الأساس تقوم الأحكام التالية:

1- لا يجوز القطع إن كان النعت للتوكيد، أو كان نعتاً ملتزماً، أو نعت مبهم. (8)

قال الرضي:" اعلم أن جواز القطع مشروط بألاّ يكون النعت للتأكيد، نحو: أمسِ الدابر، لأنه يكون قطعاً للشيء عما هو متصل به معنى". (9)

ومثال التوكيد قوله تعالى: [لا تَتَّخِذُوا إِلَهينِ اثْنَيْنِ] النحل 51

ومثال الملتزم: نظرت إلى الشّعرى العبور.

ومثاله في المبهم: مررت بهذا العالم.

2-لا يجوز القطع إذا كان المنعوت نكرة إلاّ إذا تقدّم نعت آخر، كقول أبي الدرداء: "نزلنا على خالٍ لنا ذو مالٍ وذو هيئة". (10)

فإن لم يتقدّم آخر لم يجز القطع إلاّ في الشعر. (11)

3- يمنع القطع إذا كان المنعوت مفتقراً لذكر النعت؛ بأن لا يعرف إلاّ بذكره، فيجب الإتباع لتنزيل النعت منزلة الشيء الواحد.

قال ابن مالك: (12)

وإن نعوتٌ كثُرَتْ وقد تلَتْ ... مفتقراً لذكرهنّ أتبِعَتْ

4- إذا كان المنعوت اسم إشارة، كقوله تعالى: [أَ هَذا الذي بَعَثَ اللهُ رَسُولاً]

الفرقان 41

فاسم الإشارة ينعت بالمقترن بـــ (ال) وبالموصول،والسبب في عدم جـــواز القطع هـــو ما قاله الرضي:" إنّ اسم الإشارة محتاج إلى نعته ليتبيّن ذاته". [13]

وقال أيضاً:" المراد من وصف المبهم تبيين حقيقة الذات المشار إليها." [14]

5- إذا كثرت النعوت، والمنعوت لا يتعيَّن إلا بجميعها لزم إتباعها، كقولك: ايتني برجلٍ مسلمٍ عربيٍّ النسب فقيهٍ نحويٍّ كاتب..، فهذه النعوت المتوالية، على هذا الوجه وأشباهها، بمنزلة نعت واحد لا يُستغنى عنه، فلا تقطع، فلو حصل التعيين بدونها جاز للمتكلّم أن يتبعها، وأن يقطعها. [15]

المواضع التي يجوز فيها القطع والإتباع:

بعد أن ذكرنا المواضع التي يجب فيها القطع، والمواضع التي يمتنع فيها، أصبح معروفاً أنَّ القطع يجوز في غير هذه المواضع، ومنها:

1-إذا كان المنعوت معلوماً بدون النعت، جاز في النعت الإتباع والقطع؛ فقد ذكر الخليل، ويونس، وسيبويه، أنّ صفة المعرفة إذا كان فيها معنى المدح أو الشتم جاز قطعها، فتنتصب بتقدير فعل، وترتفع بتقدير مبتدأ أو خبر، من ذلك: الحمدُ للهِ أهلَ الحمد.، والملكُ لله أهلَ الملك. [16]

قال الأخطل: [17]

نفســـي فـــداءُ أميـــرِ المـــؤمنينَ إذا أبـــدى النواجـــذَ يـــومَ باســـلٍ ذكـــرُ

الخـــائضُ الغمـــرَ والميمـــونُ طـــائرُهُ خليفـــةُ الله يُستســـقى بـــه المطـــرُ

يجوز في (الخائض) الإتباع على النعت، والرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هو)، والنصب على المدح.

وقال سيبويه:" سمعنا بعض العرب يقول:[الحَمْدُ للهِ رَبَّ العَالمِينَ] الفاتحة 1

فسألت عنها يونس فزعم أنّها عربية". [18]

وذكر ابن عصفور معظم المواضع التي يجوز فيها القطع، فقال: " إن تكرّرت النعـــوت، وكانت صفات مدح أو ذمّ أو ترحّم، وكان المنعوت معلوماً عند المخاطب، أو منزّلاً منزلته، جاز فيها ثلاثة أوجـــه: إتباعها الموصوف، وقطعها عنه، وإتباع بعضها وقطع بعض، إلاّ أنك تبدأ بالإتباع قبل القطع، ولا يجـــوز عكسه، وكذلك إن كان المنعوت مجهولاً والصفات في معنى واحد لم يجز في الصفة الأولى إلا الإتباع، وما عدا ذلك من الصفات يجوز فيه ثلاثة الأوجه المتقدّمة" [19]

وشاهد القطع في نعت الذمّ قوله تعالى: [وامرأتُه حَمالةَ الحَطَب] المسد 4

قرأ الجمـــهور بالرفع على الإتباع، وقرأ عاصم بالنصب على الذمّ [20] ومثاله في نعت الترحمّ: مررت بزيدٍ المسكينُ، يجوز فيه الجر على الإتباع، فالرفع بتقدير (هو)، والنصب بتقدير (أرحـــم)، ومثالـــه فـــي نعـــت الإيضاح: مررت بزيدٍ التاجرُ، يجـــوز فيه:

الجر على الإتباع، والرفع بتقدير (هو)، والنصب بتقدير (أعني).

قطع البدل:

أجاز سيبويه قطع البدل على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هو)، قال مهلهل: [21]

ولقد خبطن بيوت يشكر خبطة أخوالنا وهم بنو الأعمام

كأنه حين قال: خبطن بيوت يشكر قيل له: وما هم ؟ فقال: أخوالنا وهم بنو الأعمام.وقد يكون مررتُ بعبد الله أخوكَ، كأنه قيل له: من هو ؟ أو من عبد الله، فقال: أخوكَ. [22]

وثمة مواضع يحسن فيها القطع ويجوز الإبدال، ومواضع أخرى يمتنع فيها القطع.

المواضع التي يحسن فيها القطع:

1- يحسن قطع البدل إذا كان تفصيلاً لمجمل، كقولك: مررتُ بقومٍ عبد الله وزيدٍ وخالدٍ، والرفع جيّد. [23]

من ذلك قول مالك بن خُويلد الخُناعي: [24]

يـامـيّ إنْ تَفْقِـدي قـومـاً وَلَـدتهمُ أو تُخْلَسيهمْ فـإنّ الدهـرَ خَـلاّسُ

عمـروٌ وعبـدُ مَنـافٍ والـذي عَهِـدَتْ بِـبَطْنِ عَرْعَـرَ آبـي الضَّـيمِ عبّـاسُ

2- كما يحسن قطع البدل إذا جاء بعده ما هو بمعناه، قال سيبويه: " إلا أنّ أعربه وأكثره إذا كان الآخرُ هو الأولَ أن يُبْتَدأ، وإن أجريته على النصب فهو عربي جيد". [25]

3- ومن الصور التي يحسن فيها قطع البدل عن المبدل منه، أن يأتي خبر كان بعد البدل من اسمها، قال سيبويه: حدثنا يونس أن العرب تنشد هذا البيت، وهو لعبدة بن الطبيب:[26]

فما كانَ قيسٌ هُلْكُهُ هُلْكَ واحدٍ ولكنّه بنيانُ قومٍ تهدّما

فقد رفع (هُلكه) بدلاً من (قيس)، فعلى ذلك يكون (هُلْك) منصوباً على خبر كان، ويجوز رفعه على أنه مبتدأ و (هُلْك) خبره مرفوعاً.

4- مجيء مفعول ظنّ وأخواتها الثاني بعد البدل من المفعول الأول كقول الشاعر: [27]

ذريني إنّ أمْرَكِ لنْ يُطاعا وما أُلْفيتِني حلمي مُضاعا

فقد أبدل (حلمي) من ياء المتكلم قبله بدل اشتمال، وأجاز فيه القطع والإتباع.

5 – مجيء البدل من اسم (إنّ) كقول الشاعر: [28]

إنّ عليّ اللهَ أنْ تُبايعا تُؤْخَذَ كَرْهاً أو تجيءَ طائعا

المواضع التي يمتنع فيها القطع:

يمتنع القطع إذا لم يصحَّ أن يكون ما بعد البدل خبراً له، من ذلك:

1- إذا جاء الحال بعد البدل، قال سيبويه: سمعنا من يُوثَقُ بعربيته يقول: خلق الله الزرافة يديها أطولَ من رجليها، ومن ذلك قولك: مررتُ بمتاعك بعضه مرفوعاً وبعضه مطروحاً، فهذا لا يكون مرفوعاً؛ لأنك حملت النعت على المرور، فجعلته حالاً للمرور، ولم تجعله مبنياً على المبتدأ، وإن لم تجعله حالاً للمرور جاز الرفع.

2- إذا كان البدل من الفاعل أو من المفعول الذي فيه معنى الفاعلية، وما بعد البدل مفعول به صريح، أو غيرُ صريح، تقول: ألزمت الناس بعضهم بعضاً، وخوَّفت ضعيفَهم قويَّهم، فهذا معناه: لزم الناس بعضُهم بعضـــاً، وخاف الناس بعضُهم بعضاً. (29)

الدلالات المعنوية للقطع

من الطبيعي أن تكون حياة الشظف والقلّة التي تميَّزت بها البادية، قد جعلت نفسيّة الأعرابي تتشـــأ على حبّ الاختصار، والنزوع إلى التقليل والتخفيف في كل شيء، ولذلك كان الإيجاز ميزة من ميزات الكلام العربي، والإيجاز هو إحراز أكثر ما يمكن من المعاني بأقلّ ما يمكن من الألفاظ، ولهذا نرى الجاحظ يرتد أن أحسن الكلام هو الكلام الذي قلّ عدد حروفه وكثرت معانيه. (30)

والإيجاز هو الذي حمل العربيَّ على أن يؤدي بجملة واحدة معنى جملتين، فيقطع التابع عن جملته ويرفعه على أنّه خبر لمبتدأ محذوف وجوباً، أو ينصبه على أنّه مفعول به لفعل محذوف وجوباً، فعندما تقول (مررت بزيدٍ الكريمُ) فأنت تخبر بمرورك بزيد كما تمدح كرمه، وفي الرفع تكون الجملة الثانية (هو الكريمُ)، وفي النصب تكون (أمدح الكريمَ)، وقطع النعوت في مقامي المدح والذمّ أبلغ من إتباعها، قـــال أبـــو علـــي الفارسي:

"إذا ذُكرت صفات في معرض المدح أو الذمّ فالأحسن أن يُخالَفَ في إعرابها؛ لأنّ المقام يقتضي الإطناب، فإذا خولف في الإعراب كان المقصود أكمل؛ لأنّ المعاني عند الاختلاف تتنوّع وتتفنّن، وعند الاتّحاد تكون نوعاً واحداً". (31)

القطع على معنى التعظيم والمدح:

القطع على معنى التعظيم يشمل ما كان أصله نعتاً، أو معطوفاً، أو بدلاً.

1- قطع ما كان أصله نعتاً:

قال سيبويه:" هذا باب ما ينتصب على التعظيم والمدح، وإن شئت جعلتَه صفةً فابتدأتَه، وذلك قولك: الحمدُ لله الحميدَ....". (32)

وقطع على المدح والتعظيم من قرأ قوله تعالى:[سُبْحانَ اللهِ عمَّا يصفونَ. عالِمِ الغَيْبِ والشَّـــهادَةِ] المؤمنون 91-92 برفع (عالم). (33)

قال أبو عليّ الفارسي: الرفع على أنّ الكلام قد انقطع، يعني أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: هو عالم، وقال ابن عطيّة: الرفع عندي أبرع. (34)

وقال تعالى: [ثُمَّ رُدُّوا إلى اللهِ مَوْلاهُمْ الحقِّ] الأنعام 62

قرأ الحسن والأعمش (الحقّ) بالنصب، فالظاهر أنّه صفة قطعت، فانتصب على المدح وجُوّز نصـــبه علـــى المصدر. (35)

ومن الشواهد الشعرية على قطع النعت على المدح والتعظيم قول الأخطل: (36)

نفســـي فـــــداءُ أميـــرِ المـــؤمنين إذا *أبـــدى الفـــــــواجذ يـــومٌ باســـلٌ ذَكـــرُ*

الخـــائضُ الغمـــرَ والميمـــونُ طـــائرُهُ *خليفـــةُ الله يُستســـقى بـــــه المطـــرُ*

الشاهد فيه أنّه رفع (الخائضُ الغمرَ) وما بعده على أنّه خبر ابتداء محذوف، أو على أنّه مبتدأ وخبره محذوف. الشاعر في هذين البيتين يمدح عبد الملك بن مروان، ولمّا طال الوصف أراد أن يوجّه الذهن إلى صفة مميّزة في الممدوح، وهي أنه يخوض الغمرات في اليوم الشديد الكريه، ولهذا قطع النعت، واستأنف كلامه في جملة أخرى لإبراز هذا المعنى.

وقال عمرو بن شأس الأسدي: [37]

ولم أرَ ليلى بعدَ يومٍ تعرَّضَتْ لنا بين أثوابِ الظِّرافِ من الأدَمْ

كلابيَّةٌ وبُرَيَّةٌ حَبَتَريَّةٌ نأتْكَ وخانتْ بالمواعيدِ والنِّعَمْ

ناصباً (كلابيَّةٌ) وما بعدها على التعظيم والمدح، ولم يستحسن سيبويه نصبه حالاً؛ لأنه لا يتعلق بمعنى قبله يقع فيه [38]

قطع ما كان أصله معطوفاً:

القطع كثير في المعطوفات المتعدّدة التي كانت في أصلها نعوتاً، ثم فصل بينها بحرف العطف، فصارت معطوفات، وحجّة القائلين بصحته وقوعه في أفصح الكلام، من ذلك قوله تعالى:

[... وَلَكِنَّ البِرَّ مَنْ آمنَ بِاللهِ وَاليومِ الآخِرِ وَالمَلائكةِ وَالكِتابِ وَالنَّبيينَ وَآتى المَالَ عَلى حُبِّهِ ذوي القُرْبَى وَاليَتامى وَالمَساكينَ وَابْنَ السَّبيلِ وَالسَّائلينَ وَفي الرِّقابِ وَأَقامَ الصَّلاةَ وَآتى الزَّكاةَ وَالمُوفونَ بِعَهْدِهِمْ إِذا عاهَدوا وَالصَّابرينَ في البَأساءِ وَالضَّراءِ وَحينَ البَأسِ] البقرة 177

للنحويين والمفسّرين آراء عدة في نصب كلمة (الصابرين)، أشهرها الرأي القائل بالنصب على المدح بإضمار فعل، أي وأعني الصابرين أو أمدحهم. [39]

ويرى الفرّاء أن (الصابرين) صفة (مَنْ) ثم عُدِل بها إلى المدح فنصبت. [40]

وفي قوله تعالى: [لكِنِ الرَّاسِخونَ في العِلمِ مِنهُمْ وَالمُؤْمِنونَ يُؤْمِنونَ بِما أُنْزِلَ إِلَيكَ. وَما أُنْزِلَ مِنْ قَبلِكَ وَالمُقيمينَ الصَّلاةَ وَالمُؤْتُونَ الزَّكاةَ..] النساء 162

ذهب سيبويه إلى أنّ (المقيمين) منصوب على المدح، [41] ورأى الفرّاء أنها نعت للراسخين، ولما طال النعت نصب؛ لأن " العرب تعترض من صفات الواحد إذا تطاولت بالمدح أو الذمّ، فيرفعون إذا كان الاسم رفعاً، وينصبون بعض المدح، فكأنهم ينوون إخراج المنصوب بمدحٍ مجدّدٍ غير مُتْبَع لأول الكلام" [42]

وذهب الزمخشري مذهب سيبويه فقال: إنّ (المقيمين) نصب على المدح لبيان فضل الصلاة، وردّ على من قال: إنّ ذلك لحنٌ في المصحف، فقال: ولا يلتفت إلى ما زعموا من وقوعه لحناً في خطّ المصحف، وربّما التفت إليه من لم ينظر في الكتاب، ولم يعرف مذاهب العرب ومالهم في النصب على الاختصاص من الافتنان. [43]

ممّا سبق نرى أنّ القطع يستحسن لسبب أو لأكثر من الأسباب التالية:

1- لبيان فضل صفة على غيرها من الصفات.

2- إذا تطاول الكلام بالصفات.

3- إذا أرادوا أن يفردوا الممدوح بمدح مجدّد.

ومن قطع المعطوف في الشعر قول الخِرِنق: [44]

لا يبعدن قومي الذين همُ ... سُمُّ العُداة وآفةُ الجزرِ

النازلين بكلِّ معتركٍ ... والطيبون معاقدَ الأزرِ

قطع ما كان أصله بدلاً:

من ذلك قول ذي الرمّة: (45)

لقد حَمَلَتْ قيسُ بن عيلانَ حَرْبَها ... على مُسْتَقِلٍّ للنوائبِ والحربِ

أخاها إذا كانت عضاضاً سما لها ... على كلِّ حالٍ من ذَلولٍ ومن صَعْبِ

فقد نصب (أخاها) على المدح والثناء والتعظيم، و"زعم الخليل أن نصب هذا على أنّك لم ترد أن تحدّث الناس، ولا من تخاطب بأمر جهلوه، ولكنهم قد علموا من ذلك ما قد علمتَ، فجعله ثناء وتعظيماً، ونصبه على الفعل". (46)

ومن قطع البدل على معنى المدح أيضاً قول مالك بن خُويلد الخُناعي: (47)

يامَيَّ إنّ تفقدي قوماً ولدتهمُ ... أو تَخْلُسيهم فإنّ الدهرَ خلاّسُ

عمروٌ وعبدُ مَنافٍ والذي عَهِدَتْ ... ببَطْنِ عَرْعَرَ آبي الضيمِ عبّاسُ

فقد رفع (عمرو) وما بعده، ولم يجعلهم بدلاً من (قوماً) و (عباس) بدل من (الذي)، ولو أبدلت فسد الكلام؛ لأننا إذا نصبنا (الذي) أوجب أن تنصب الذي هو بدل منه، فكنّا نقول: عباساً. (48)

القطع على معنى الذمّ والشتم:

قال سيبويه:" هذا باب ما يجري من الشتم مجرى التعظيم وما أشبهه، تقول: أتاني زيدٌ الفاسقَ الخبيث، لم يرد أن يكرّره، ولا يعرّفَك شيئاً تنكره، ولكنّه شتمه بذلك". (49)

ويشمل هذا القطع ما كان أصله نعتاً أو معطوفاً أو بدلاً، ويحذف الفعل الناصب لهذا الاسم حذفاً واجباً.

قطع ما كان أصله نعتاً:

من ذلك قوله تعالى: [وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الحَطَبِ] المسد 4

فقد قطع النعت (حمّالة)إلى النصب على الذم بتقدير فعل محذوف هو (أذمّ).

وقرأ الحسن (50) بالرفع في قوله تعالى: [مَنّاعٍ للخيرِ معتدٍ أثيم. عُتُلٍّ بعدَ ذلك.]

القلم 12-13

على تقدير: هو عتلٌّ

ومن قطع النعت إلى الذم قول ابن خيّاط العُكْلِيّ: (51)

وكلُّ قومٍ أطاعوا أمرَ مُرْشِدِهم ... إلاّ نميراً أطاعتْ أمرَ غاويها

الظاعنينَ ولمّا يُظعنوا أحَداً ... والقائلونَ لمَنْ دارٌ تُخَلِّيها

نصب (الظاعنين) قطعاً للذمّ بتقدير فعل، ورفع (القائلون) قطعاً للذمّ بتقدير ضمير رفع مبتدأ، ونلاحظ أن كلمة (الظاعنين) لم تخالف (نميراً) في الحركة الإعرابية، وهذا دليل على أنه لا يشترط التخالف الإعرابي في القطع.

وقال رجلٌ من أزدِ السَّراة: [52]

قُبِّحَ من يَزْني بعَوْ ... فٍ من نواتِ الخُمَّرْ

الآكلَ الأشلاءَ لا ... يحفِلُ ضوءَ القَمَرْ

نصب (الآكل) حين جعله ذمّاً وشتماً.

قطع ما كان أصله معطوفاً:

ومنه قول أميّة بن أبي عائذ: [53]

ويأوي إلى نِسْوَةٍ عُطَّلٍ ... وشُعْثاً مراضيعَ مثلَ السَّعالي

كأنه حين قال(إلى نسوة عطّل) صرنَ عنده ممّن عُلِم أنّهن شعث، ولكنه ذكر ذلك تشنيعاً لهن وتشويهاً، قال الخليل: كأنّه قال: وأذكرُهنَّ، إلا أنّ هذا فعل لا يستعملُ إظهاره، وإن شئت جررت على الصفة. [54]

قطع ما كان أصله بدلاً:

من شواهد قطع البدل على معنى الشتم والذمّ قول النابغة الذبياني: [55]

لَعَمري وما عمري عليَّ بهيِّنٍ ... لقد نطقتْ بُطْلاً عليَّ الأقارعُ

أقارعُ عوفٍ لا أحاولُ غيرَها ... وجوهَ قرودٍ تبتغي من تجادعُ

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ التبعية قائمة في المعنى في أسلوب القطع؛ إذ ليس المراد بالقطع الانفصال التام بين التابع والمتبوع.

وثمّة غرض آخر لأسلوب القطع هو الترحّم وشواهده قليلة، منها قول لبيد بن ربيعة العامري يصف حماراً وحشياً يطلب الأتان: [56]

حتّى تهجَّرَ في الرَّواحِ وهاجَه ... طَلَبُ المُعَقِّبِ حَقَّهُ المظلومُ

(المظلوم) نعت للمعقّب؛ ولكنه قطع للفت الذهن إليه ترحمّاً وشفقة عليه.

خاتمة:

يتبين مما سبق أن القطع أسلوب حسن من أساليب العربية، يرد في التوابع جميعها، لا في النعت وحده؛ فقد تحدث عنه أكثر النحويين في هذا الباب، والتابع إن قطع ورفع فهو خبر لمبتدأ محذوف وجوبا ولا يتأتى إظهاره على مستوى القاعدة، وإن قطع ونصب فهو مفعول به لفعل محذوف وجوباً، و لا يجوز إظهاره كذلك، مع أنه لا مفسر له يسبقه أو يلحقه، ولا دليل عليه إلا الحركة الإعرابية، ورأينا أن الإيجاز هو الذي حمل العربي على أن يؤدي بجملة واحدة معنى جملتين؛ الإخبار والمدح أو الذم، والقطع في مقامي المدح والذم أبلغ من الإتباع.

ومن خلال الشواهد التي أوردناها في البحث رأينا أن القطع يحسن لبيان فضل صفة على غيرها من الصفات، وعند طول الكلام، وعند الانتقال إلى صفة أو مدح مجدد، أو ذم.

الهـــوامش

1- ابن هشام، *أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك* 3: 11

2- انظر الأشموني، *شرح الأشموني على ألفية ابن مالك* 2: 135

3- انظر الصبان، *حاشية الصبان* 3: 133

4- انظر السابق 3: 88

5- سيبويه، *الكتاب* 2: 60

6- انظر أبو حيان، *ارتشاف الضرب* 2: 590- 591، السيوطي، *همع الهوامع* 5:181

7- انظر *حاشية الصبان* 3: 66

8- انظر أبو حيان، *ارتشاف الضرب* 2: 592

9- الرضي الاستراباذي، *شرح الكافية* 1: 292

10- *مسند الإمام أحمد بن حنبل*، كتاب مسند الأنصار، رقم الحديث 20546

11- السيوطي، *همع الهوامع* 5: 182

12- ابن مالك، *الألفية* ص 57

13- الرضي، *شرح الكافية* 1: 316

14- السابق 1: 314

15- ابن مالك، *شرح التسهيل* 3: 319

16- انظر سيبويه 2: 62

17- شعر الأخطل ص.199، البيت الثاني غير موجود في الديوان، وهو من شواهد سيبويه 2: 62

18- سيبويه 2: 63

19- ابن عصفور، *المقرب* 2: 224

20- ابن الجزري، *النشر في القراءات العشر* 2: 402

21- من شواهد سيبويه 2: 16

22- سيبويه 2: 16

23- انظر سيبويه 2: 17

24- *شرح أشعار الهذليين* 1: 226

25- سيبويه 1: 158

26-27-28 – من شواهد سيبويه 1: 156

29- انظر سيبويه 1: 155-152 –153

30- انظر الجاحظ، *البيان والتبيين* 2: 17

31- السيوطي، *الإتقان في علوم القرآن* 3: 209
الزركشي، *البرهان في علوم القرآن* 2: 459

32- سيبويه 2: 62

33- قرأ المدنيان وحمزة والكسائي وخلف وأبو بكر برفع الميم (عالمُ الغيب)
ابن الجزري، *النشر في القراءات العشر* 2: 329

34- أبو حيان، *البحر المحيط* 6: 419

35- السابق 4: 149

36- شعر الأخطل ص. 199

37- من شواهد سيبويه 2: 151

38- انظر سيبويه 2: 152

39- انظر سيبويه 2: 64، مكي بن أبي طالب القيسي، *مشكل إعراب القرآن* 1: 188

40- انظر الفراء، *معاني القرآن* 1: 105

41- سيبويه 2: 63

42- الفراء، *معاني القرآن* 1: 105

43- انظر الزمخشري، *الكشاف* 1: 590

44- *ديوان الخرنق* ص 43

45- *ديوان ذي الرمة*، ملحقات الديوان ص 1847- 1848

46- سيبويه 2: 65-66

47- *شرح أشعار الهذليين* 1: 439

48- ابن السيرافي، *شرح أبيات سيبويه* 1: 478

49- سيبويه 2: 70

50- أبو حيان، *البحر المحيط* 8: 310

51- من شواهد سيبويه 2: 64

52- من شواهد سيبويه 2: 72

53- ديوان الهذليين 2: 184، رواية الديوان:

لهُ نسوةٌ عاطلاتُ الصدو رِ عوجٌ مراضيعُ مثلُ السَّعالي

54- سيبويه 2: 66

55- ديوان النابغة الذبياني ص. 49 - 50،رواية الديوان (وجوهُ)

56- *شرح ديوان لبيد* ص 128

المراجـــع

1- الأخطل، *شعر الأخطل*، صنعة السكري، تحقيق د. فخر الدين قباوة، منشورات دار الآفاق الجديـدة – بيروت، ط 2، 1979 م – 1395 هـ

2- الأشموني (نور الدين أبو الحسن علي بن محمد)،شرح الأشموني على ألفية ابن *مالك* ومعـه شـرح الشواهد للعيني، دار إحياء الكتب العربية، ط 1.

3- الجاحظ (عمرو بن بحر)، *البيان والتبيين*، تحقيق د. عبد السلام محمد هارون، ط 3، 1388 هـ – 1968م.

4- ابن الجزري (محمد بن محمد الدمشقي)، *النشر في القراءات العشر*، تحقيق علي محمد الضـباع، دار الكتب العلمية – بيروت.

5- ابن حنبل (أحمد بن حنبل)، *مسند الإمام أحمد*، دار المعارف – مصر، 1980م

6- أبو حيان الأندلسي (محمد بن يوسف)، *ارتشاف الضرب من لسان العرب*، تحقيق د. مصـطفى أحمـد النحاس، مطبعة المدني – المؤسسة السعودية بمصر، ط 1، 1408 هـ – 1987م.

البحر المحيط، ط 2، 1403 هـ – 1988م، دار الفكر.

7 –الخرنق بنت هفان، *ديوان الخرنق*، رواية أبي عمرو بن العلاء، تحقيق يسري عبد الغني عبد الله، دار الكتب العلمية – بيروت، ط 1، 1410 هـ – 1990م.

8 –ذو الرمة، ديوان ذي الرمة، تحقيق د. عبد القدوس أبو صالح، مطبوعات مجمع اللغة العربية – دمشق.

9 –الرضي الاستراباذي (محمد بن الحسن)، *شرح كافية ابن الحاجب*، دار الكتب العلمية –بيروت.

10 –الزركشي (محمد بن عبد الله)، *البرهان في علوم القرآن*، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ط 1، 1376 هـ – 1957م.

11 –الزمخشري (محمود بن عمر)، *الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل*، تحقيق مصطفى حسين أحمد، دار الكتاب العربي – الرملة البيضاء، 1406 هـ – 1986م.

12 –السكري (أبو سعيد الحسن بن الحسين)، *شرح أشعار الهذليين*، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، محمود محمد شاكر، مكتبة دار العروبة – القاهرة.

13 –سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)، *الكتاب*، تحقيق د. عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب – بيروت.

14- ابن السيرافي (أبو محمد يوسف بن أبي سعيد)، *شرح أبيات سيبويه*، تحقيق د. محمد علي سلطاني، دار المأمون – دمشق، بيروت، 1979م.

15-السيوطي (أبو الفضل عبد الرحمن بن كمال الدين أبي بكر بن محمد)،

الإتقان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية – بيروت، 1407 هـ – 1987م.

همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية – الكويت، 1399 هـ – 1979م.

16-الصبان، *حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني*، دار إحياء الكتب العربية.

17-ابن عصفور (علي بن مؤمن)، *المقرب*، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري، عبد الله الجبوري، مطبعة العاني – بغداد، ط 1، 1391 هـ – 1971م.

18-الفراء (أبو زكريا يحيى بن زياد)، *معاني القرآن*، تحقيق محمد علي النجار، أحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب – بيروت، ط 2، 1980م.

19-القيسي (أبو محمد مكي بن أبي طالب)، *مشكل إعراب القرآن*، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط2، 1405 هـ – 1984 م.

20-لبيد بن ربيعة العامري، *شرح ديوان لبيد*، تحقيق د. إحسان النص، سلسلة التراث العربي – الكويت، 1962 م.

21-ابن مالك (محمد بن عبد الله)، *الألفية في النحو والصرف*، ضبط النص محمد أنيس مهران.

شرح التسهيل، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، حجر للطباعة والنشر – القاهرة، ط 1، 1410 هـ – 1990م.

22-النابغة الذبياني، *ديوان النابغة الذبياني*، صنعة ابن السكيت، تحقيق د. شكري فيصل، دار الفكر.

23-الهذليون، *ديوان الهذليين*، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1965 م.

24-ابن هشام (محمد بن عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله)، *أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك*،تحقيق د. هادي حسن حمودي، دار الكتاب العربي – بيروت، ط 2، 1414 هـ – 1994م.